الأمم المتحدة A

Distr.
GENERAL

A/AC.109/2057
5 July 1996
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة

اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح
الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

جبل طارق

ورقة عمل من إعداد الأمانة العامة

المحتويات (تابع)

		الفقرات	الصفحة
أولا -	لمحة عامة	١ - ٢	٣
ثانيا -	التطورات السياسية	٣ - ٥	٣
	ألف - لمحة عامة	٣	٣
	باء - الانتخابات العامة	٤	٣
	جيم - التطورات الأخيرة	٥	٤
ثالثا -	الأوضاع الاقتصادية	٦ - ١٩	٤
	ألف - لمحة عامة	٦ - ٧	٤
	باء - المالية العامة	٨ - ١٠	٥
	جيم - التجارة	١١	٥
	دال - المصارف والتمويل	١٢ - ١٣	٥
	هاء - النقل والاتصالات والمرافق العامة	١٤ - ١٨	٦
	واو - السياحة	١٩	٦
رابعا -	الأحوال الاجتماعية والتعليمية	٢٠ - ٤٤	٧
	ألف - اليد العاملة	٢٠ - ٢٢	٧
	باء - حقوق الإنسان ومركز المرأة	٢٣ - ٢٥	٧

180796 170796 96-16754

المحتويات (تابع)

		الفقرات	الصفحة
	جيم - البيئة	٢٦	٨
	دال - الإسكان	٢٧ - ٣٠	٨
	هاء - الرعاية والمساعدة الاجتماعيتان	٣١ - ٣٤	٨
	واو - الصحة العامة	٣٥ - ٣٩	٩
	زاي - التعليم العام	٤٠ - ٤١	١٠
	حاء - الجريمة ومنع الجريمة	٤٢ - ٤٤	١٠
خامسا -	نظر الأمم المتحدة	٤٥ - ٥٢	١٣
	ألف - اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة	٤٥ - ٤٧	١٣
	باء - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار	٤٨ - ٥١	١٣
	جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة	٥٢	١٤
سادسا -	مركز الإقليم في المستقبل	٥٣ - ٦٥	١٤

أولا - لمحة عامة*

١ - جبل طارق شبه جزيرة ضيقة تمتد نحو الجنوب من ساحل اسبانيا الجنوبي الغربي، وهي تتصل به ببرزخ يبلغ طوله حوالي ١,٦ كيلومتر. ويقع ميناء ألجيسيراس الاسباني على طول ٨ كيلومترات عبر الخليج من ناحية الغرب، وتقع القارة الافريقية على بعد ٣٢ كيلومترا عبر مضيق جبل طارق من ناحية الجنوب. وتبلغ المساحة الإجمالية لجبل طارق ٥,٨٦ كيلومترات مربعة وفقا لتقدير المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية و ٤,٨ كيلومترات مربعة وفقا لتقدير اسبانيا.

٢ - ووفقا لآخر تعداد لسكان جبل طارق الذي أجري في ١٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١، قدر في عام ١٩٩١ عدد سكان جبل طارق من المدنيين بـ ٠٧٤ ٢٨ نسمة منهم ٠٢٢ ٢٠ من أبناء جبل طارق و ١٨٢ ٥ آخرين من رعايا بريطانيا (بما في ذلك أسر العسكريين البريطانيين المرابطين في جبل طارق، ولكن باستثناء العسكريين أنفسهم) و ٨٧٠ ٢ أجنبيا.

ثانيا - التطورات السياسية

ألف - لمحة عامة

٣ - ترد معلومات تفصيلية عن دستور الإقليم والحكومة والخدمة العامة والتطورات الأخرى ذات الصلة في ورقة العمل التي أعدتها الأمانة العامة في عام ١٩٩٤ (A/AC.109/1195).

باء - الانتخابات العامة

٤ - أجريت الانتخابات العامة في جبل طارق في ١٦ أيار/مايو ١٩٩٦. وتبعا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، اشترك في الانتخابات ٨٨ في المائة من الناخبين المسجلين. وأشار المصدر ذاته إلى أن نتائج الانتخابات جاءت كما يلي: حصل الحزب الديمقراطي الاشتراكي لجبل طارق على نسبة ٥٢,٢ في المائة؛ وحصل حزب العمل الاشتراكي لجبل طارق على نسبة ٤٣ في المائة بينما حصل الحزب الوطني لجبل طارق على نسبة ٤,٧ في المائة. ونتيجة لذلك، فاز الحزب الديمقراطي الاشتراكي لجبل طارق بثمانية مقاعد في الجمعية التشريعية للإقليم بينما حصل حزب العمل الاشتراكي لجبل طارق على سبعة مقاعد. وحصل السيد بيتر كاروانا زعيم الحزب الديمقراطي الاشتراكي لجبل طارق على ٥٦١ ٨ صوتا وعُيِّن رئيسا لوزراء جبل طارق.

---

* المعلومات الواردة في هذه الورقة مستمدة من التقارير المنشورة ومن المعلومات المرسلة إلى الأمين العام من حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية بموجب المادة ٧٣ (هـ) من ميثاق الأمم المتحدة في ٢١ آب/أغسطس ١٩٩٥ و ١٧ أيار/مايو ١٩٩٦.

جيم - التطورات الأخيرة

٥ - أصدرت الدولة القائمة بالإدارة في عام ١٩٩٦ المعلومات التالية عن استعراض حامية جبل طارق:

"أُعلنت في تموز/يوليه ١٩٩٤ نتيجة الاستعراض الذي أجري لحجم ووظائف الحامية الموجودة في جبل طارق. وأوصى الاستعراض بأن يركّز عمل الحامية على خمسة مجالات أساسية. وسيترتب على هذا الاستعراض خفض معدلات القوة البشرية إلى نحو ٥٠٠ جندي وما يتراوح بين ٣٥٠ و ٧٠٠ مدني قرب نهاية العقد، الأمر الذي يتوقف على ما إذا كان سيجري نقل وظائف الدعم إلى الاقتصاد المحلي بموجب عقود. وتجرى التخفيضات في القوة البشرية المدنية على مراحل لتفادي إغراق سوق العمل. وفي حالة زيادة عدد الموظفين عن الحاجة، سيبذل كل جهد لإعادة تدريبهم. وقد أنشئ منتدى اقتصادي مشترك يضم ممثلين للحكومة البريطانية وحكومة جبل طارق ونقابات العمال والغرفة التجارية في جبل طارق لدراسة أثر التخفيضات في وزارة الدفاع ودراسة احتمالات توفير وظائف بديلة.

"وأكد السيد مايكل بورتيلو وزير الدولة لشؤون الدفاع في المملكة المتحدة من جديد أثناء زيارة لجبل طارق في نيسان/أبريل ١٩٩٦ الأهمية المستمرة للحامية الموجودة في جبل طارق بالنسبة للمملكة المتحدة. وأعلن أيضا أنه ليس من المقرر إجراء تخفيضات أخرى في العمالة تتجاوز التخفيضات التي سبق الإعلان عنها خلال الفترة التي يغطيها الاستعراض".

ثالثا - الأوضاع الاقتصادية

ألف - لمحة عامة

٦ - ليس لجبل طارق موارد طبيعية معروفة، وهو يفتقر إلى الأراضي الزراعية. وتقتصر الصناعات والحرف والخدمات في الإقليم أساسا على تلبية احتياجات السكان، وعلى العدد الكبير من السياح الذين يزورون الإقليم. ويعتمد اقتصاد جبل طارق إلى حد كبير على السياحة وتقديم الخدمات المالية كالخدمات المصرفية، والتأمين، والشحن، وإدارة حافظات الأوراق المالية.

٧ - وأفادت الدولة القائمة بالإدارة بأن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الإقليم ومن الناتج القومي الإجمالي قُدر في الفترة ١٩٩٣-١٩٩٤ بمبلغ ٨٨١ ١٠ جنيها استرلينيا ومبلغ ٣٣١ ١١ جنيها استرلينيا على التوالي.

باء - المالية العامة

٨ - يشير تقرير أصدرته الدولة القائمة بالإدارة إلى أن مجموع الإيرادات بلغ ٦٨,٥ مليون جنيه استرليني كما بلغت النفقات ٥٠,٤ مليون جنيه استرليني في الفترة ١٩٩٤-١٩٩٥ بالمقارنة بالإيرادات البالغة ٦٩,٨ مليون جنيها استرليني والنفقات البالغة ٥١,١ مليون جنيه استرليني في الفترة ١٩٩٣-١٩٩٤.

٩ - وفي ٣١ أذار/مارس ١٩٩٥، بلغ الدين العام لجبل طارق ٩٩,٣ مليون جنيه استرليني بالمقارنة بمبلغ ٩٢,١ مليون جنيه استرليني في ٣١ آذار/مارس ١٩٩٤.

١٠ - وتفرض ضريبة الدخل على الإيرادات الناشئة في جبل طارق أو المستمدة منه أو المحصلة فيه. كما تخضع للضريبة أرباح الأسهم والفوائد والمعاشات التقاعدية والرواتب المستحقة في جبل طارق أو المستمدة منه أو المحصلة في أي مكان خارج جبل طارق من جانب شخص يقيم في المعتاد في جبل طارق. وتتراوح معدلات الضرائب المفروضة على الأفراد المقيمين في جبل طارق بين ٢٠ في المائة على الـ ٥٠٠ ١ جنيه استرليني الأولى من الدخل الخاضع للضريبة إلى نسبة ٥٠ في المائة بعد الـ ٥٠٠ ١٩ جنيه استرليني الأولى.

جيم - التجارة

١١ - في عام ١٩٩٥، بلغ مجموع الواردات ٤٦٠ مليون جنيه استرليني ومجموع الصادرات ١٨٠ مليون جنيه استرليني. ويأتي ما يزيد على ثُلث واردات جبل طارق غير الوقودية من المملكة المتحدة. وتشمل المصادر الأخرى للواردات هولندا واليابان واسبانيا. أما الصادرات من السلع ذات المنشأ المحلي، فهي ليست ذات شأن. وتتكون الصادرات أساسا من إعادة تصدير النفط والمنتجات النفطية التي يجري تموين السفن بها.

دال - المصارف والتمويل

١٢ - في عام ١٩٩٥، بلغ عدد المصارف المأذون لها بالقيام بأعمال مصرفية في جبل طارق ٢٧ مصرفا.

١٣ - وانخفض عدد الشركات المسجلة وفقا لقانون الشركات (الضرائب والامتيازات) من ١٧١ ١٣ شركة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤ إلى نحو ٠٠٠ ٨ شركة في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥. وتعفى الشركات المسجلة وفقا لهذا القانون من دفع ضريبة الدخل. ويشمل العفو أرباح الأسهم والفوائد وأتعاب المديرين والمبالغ السنوية التي تدفع لغير المقيمين. ولا تخضع الأسهم والسندات التي تملكها شركة معفاة لضريبة التركات. ولا يجوز لأي شركة تعمل وفقا لهذا القانون الاتجار أو ممارسة الأعمال في جبل طارق، ولا يجوز لأي من مواطني جبل طارق أو المقيمين في الإقليم حق الانتفاع بأسهم في هذه الشركة.

هاء - النقل والاتصالات والمرافق العامة

١٤ - يبلغ طول الطرق الممتدة في الإقليم ما مجموعه ٢٦,٧٥ من الأميال. ويقال إن الطرق في حالة جيدة ومناسبة لحركة مرور السيارات. وهناك خمسة مسارات للحافلات تخدمها ١٦ حافلة توفر الاتصال في الإقليم. وفي ٣١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، بلغ مجموع السيارات المسجلة ٥١٥ ٢٦ سيارة.

١٥ - وفي ١٩٩٥، بلغ مجموع الأفراد الذين وصلوا إلى الإقليم بطريق الجو ٠٠٠ ٧٢ فرد وبطريق البحر ٠٠٠ ١٠٣ فرد، بالمقارنة بـ ٠٠٠ ٧٠ فرد و ٠٠٠ ٨٨ فرد على التوالي في عام ١٩٩٤.

١٦ - ويرسل البريد الجوي إلى لندن، ومنها إلى جميع الجهات المقصودة في سائر أنحاء العالم، ست مرات في الأسبوع برحلات جوية مباشرة. أما البريد السطحي العادي فيرد من المملكة المتحدة ويرسل إليها خمس مرات في الأسبوع. وفي عام ١٩٩٥، صدرت تسع مجموعات للطوابع التذكارية في الإقليم.

١٧ - وتقوم بتشغيل شبكة الهاتف شركة ناينكس المحدودة للاتصالات في جبل طارق "Gibraltar NYNEX Communication, Ltd." وهي شركة مشتركة بين الولايات المتحدة وجبل طارق. وفي عام ١٩٩٥، بلغ مجموع خطوط الهاتف ٥٧٤ ٢٠ خطا بالمقارنة بـ ٣٥٦ ١٩ خطا في عام ١٩٩٤. واستحدثت خدمات البريد الصوتي في جبل طارق في آب/أغسطس ١٩٩٤.

١٨ - وتتولى إدارة الكهرباء مسؤولية إمدادات الكهرباء في الإقليم. وخلال عام ١٩٩٥، بلغ الحد الأقصى للطلب على الكهرباء ٢٠٠ ٢٠ كيلووات/ساعي بالمقارنة بالطلب البالغ ٦٠٠ ٢٠ كيلووات/ساعي في عام ١٩٩٤، وجرى في عام ١٩٩٥ توليد ما مجموعه ٩٦٠ ٢١٤ ١٠٨ كيلووات/ساعي بالمقارنة بما مقداره ٤٧٣ ١٩٢ ١٠٦ كيلووات/ساعي في عام ١٩٩٤.

واو - السياحة

١٩ - في عام ١٩٩٥، بلغ مجموع السائحين الذين وصلوا إلى الإقليم ٥,٥ مليون سائح بالمقارنة بـ ٤,٢ مليون سائح في عام ١٩٩٤. وفي عام ١٩٩٥، زاد عدد نزلاء الفنادق بنسبة ٢١ في المائة بالمقارنة بعام ١٩٩٤.

رابعا - الأحوال الاجتماعية والتعليمية

ألف - اليد العاملة

٢٠ - في نيسان/أبريل ١٩٩٥، بلغ العدد الكلي للعاملين في جبل طارق ٧٠٢ ١٢ عامل في حين بلغ عدد العاطلين ٣٥٢ عاطلا؛ وتقارن هذه الأرقام بـ ٧٩٥ ١٢ عاملا و ٣٩٧ عاطلا في عام ١٩٩٤.

٢١ - وفي عام ١٩٩٥، بلغ متوسط الدخول الأسبوعية في الإقليم مبلغ ٢٣٣,٣٢ جنيه استرليني بالمقارنة بمبلغ ٢٢٠,٧٨ جنيه استرليني في عام ١٩٩٤.

٢٢ - وتفيد التقارير أن التشريع الذي ينظم اليد العاملة وظروف العمالة في الإقليم يتمشى مع توجيهات الاتحاد الأوروبي. ويتضمن قانون نقابات العمال والنزاعات التجارية لجبل طارق أحكاما لتسجيل نقابات العمال في جبل طارق وأنظمة لتنظيمها، مماثلة لما هو نافذ في المملكة المتحدة. وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، كانت هناك ٢٠ نقابة عمال مسجلة في الإقليم.

باء - حقوق الإنسان ومركز المرأة

٢٣ - يضمن الأمر (الدستوري) الصادر في جبل طارق في عام ١٩٦٩ حماية الحقوق والحريات الأساسية للفرد. كما يضمن وجود محكمة عليا ذات اختصاص غير محدود، تتولى النظر في أية دعاوى مدنية أو جنائية والبت فيها بموجب القانون واستنادا إلى الولاية القضائية والسلطات التي يمنحها إياها دستور جبل طارق أو أي قانون آخر.

٢٤ - وتتكون محاكم الإقليم من محكمة ابتدائية ومحكمة صلح ومحكمة للاستئناف ومحكمة عليا. ويرد القانون الموضوعي للإقليم في الأوامر المجلسية وتشريعات برلمان المملكة المتحدة التي تنطبق على جبل طارق، وفي القوانين الوضعية التي تشرع محليا، والتشريعات الفرعية، والقانون العام وقواعد العدالة السارية في المملكة المتحدة، بالقدر الذي تنطبق فيه على الإقليم.

٢٥ - ومركز المرأة في جبل طارق، سواء كانت متزوجة أو غير متزوجة، وسواء كانت تضطلع بمسؤوليات أسرية أم لا، مماثل للمركز الذي تتمتع به المرأة في المملكة المتحدة. وينص قانون الضمان (التأمين) الاجتماعي لجبل طارق على دفع مجموعة مختلفة من الاستحقاقات والبدلات للحوامل والأرامل.

جيم - البيئة

٢٦ - جرى توسيع نطاق اتفاقية واشنطن لعام ١٩٧٣ بشأن التجارة الدولية في أنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض لكي تنطبق على جبل طارق كإقليم تابع تتحمل مسؤوليته المملكة المتحدة، الموقعة على الاتفاقية. وكان من شأن قانون (تصدير واستيراد) الأنواع المهددة بالانقراض لعام ١٩٧٦ سريان أحكام اتفاقية واشنطن في الإقليم. فقانون الحيوانات والطيور يحمي الحيوانات في الإقليم، كما ينص قانون المحافظة على التراث على حماية المواقع ذات الجمال الطبيعي والأهمية العلمية.

دال - الإسكان

٢٧ - ظل الاكتظاظ بالسكان خلال الفترة قيد الاستعراض مشكلة اجتماعية خطيرة في جبل طارق.

٢٨ - وما برحت الحكومة تتبع سياسة قوامها زيادة ملكية المساكن بغية التخفيف من ندرة المساكن ومن عبء التكاليف المتزايدة التي تتكبدها في إصلاح وصيانة ما تؤجره من أماكن الإقامة. وخلال الفترة ١٩٨٥ ١٩٩٤ زاد معدل ملكية المساكن في جبل طارق من ٦ في المائة إلى ٢٥ في المائة.

٢٩ - وتحققت زيادة في المتاح من المساكن نتيجة لقيام وزارة الدفاع بطرح عدد من وحدات السكن المخصصة للمتزوجين لتستخدم في أغراض سكنية عامة. وهكذا بات ما يربو على ١٠٠ وحدة سكنية متاحة لإشغال المدنيين.

٣٠ - وبحلول نهاية عام ١٩٩٥، بلغ عدد مقدمي الطلبات المدرجين على قائمة انتظار الإسكان الحكومي ٣٠٣ أشخاص مقابل ٤٩٦ شخصا في نهاية عام ١٩٩٤.

هاء - الرعاية والمساعدة الاجتماعيتان

٣١ - يقضي قانون الضمان الاجتماعي (الخاص بالتأمين ضد إصابات العمل) بدفع استحقاقات الإصابة والعجز والوفاة الناتجة عن حوادث العمل. وفضلا عن ذلك، يوفر في المستشفيات الحكومية علاج مجاني في حالات إصابات العمل والأمراض المهنية.

٣٢ - ويغطي قانون الضمان الاجتماعي (المتصل بالاستحقاقات المقدمة دون دفع اشتراكات وبالتأمين ضد البطالة) استحقاقات البطالة والمبالغ الواجبة الدفع للعاطلين ممن كانوا يعملون في السابق. ويمول سداد تلك الاستحقاقات من الاشتراكات الأسبوعية التي يدفعها أرباب العمل والعاملون إلى صندوق التأمينات الاجتماعية (الاستحقاقات قصيرة الأجل). أما المعدل الأسبوعي الموحد لاستحقاق البطالة فهو ٣٧,٢٠ جنيه استرليني ويدفع عن كل شخص بالغ معال زيادة قدرها ١٨,٣٠ جنيه استرليني في الأسبوع. وخلال

عام ١٩٩٥ تم تجهيز ٦٧٢ طلبا بالحصول على استحقاقات البطالة لـُبي منها ٦٣٥ طلبا (مقابل ٨٨٣ طلبا في عام ١٩٩٤ لـُبي منها ٨٤٣ طلبا).

٣٣ - أما ترتيبات المساعدة الاجتماعية فتقضي بتقدير مدى احتياج الأفراد لكل حالة على حدة. وفيما يلي المعدلات الأسبوعية الأساسية: غير المتزوج ٢٩,١٠ - ٣٨,٣٠ جنيه استرليني؛ المتزوج ٥٠,٢٠ - ٥٦,٣٠ جنيه استرليني. وتدفع معدلات أعلى للمكفوفين. ويحق للمستفيد من المساعدة الاجتماعية تقديم طلب بتخفيض الإيجار.

٣٤ - وتتولى دور جون ماكينتوش توفير الرعاية المؤسسية للمسنين بتمويل من المبرات وذلك بالاقتران مع إعانة سنوية تقدمها الحكومة. وبحلول نهاية عام ١٩٩٥ بلغ عدد المشمولين برعاية تلك الدور ما مجموعه ٩٥ شخصا مقابل ١٠٧ أشخاص في عام ١٩٩٤.

واو - الصحة العامة

٣٥ - يتولى ديوان الصحة بجبل طارق مسؤولية توفير الرعاية الصحية في الإقليم. وينفذ الديوان نظاما للخدمات الطبية الجماعية قائما على الاشتراكات يتيح للأشخاص المسجلين فيه الحصول على علاج طبي مجاني.

٣٦ - ويوفر مستشفى سان برنار وسعته ١٨٤ سريرا، خدمات طبية شاملة في العيادات الخارجية وعلاجا شاملا في المستشفى للحالات الطبية والجراحية الخطيرة. ويضم أيضا قسما للولادة وجناحين للمرضى المسنين. أما وحدة الملك جورج الخامس للأمراض النفسية فتضم ٦٠ سريرا وتوفر ألوانا مختلفة من العلاج النفسي تشمل خدمات العلاج الخارجي والداخلي. وثمة مركز صحي يوفر خدمات طبية عامة من بينها الزيارات المنزلية.

٣٧ - وثمة برنامج للزيارات يقوم بها أطباء استشاريون من المملكة المتحدة يغطي تخصصات من قبيل الأمراض العصبية لدى الأطفال، وجراحة القلب والصدر، وجراحة التجميل.

٣٨ - وفي عام ١٩٩٥، كان الجهاز الطبي والصحي في الإقليم يتألف مما يلي: ٣٣ طبيبا مسجلا؛ و ١١٩ ممرضة مدربة تدريبا متقدما؛ و ٢١٦ ممرضة مدربة تدريبا جزئيا؛ و ١٢ قابلة مدربة تدريبا متقدما؛ و ٩ من موظفي الصحة البيئية؛ و ١٤ فني مختبرات وأشعة؛ وصيدلي واحد؛ و ٨٠ موظفا آخرين.

٣٩ - وخلال عام ١٩٩٤/١٩٩٥ بلغ مجموع الإنفاق في مجال الصحة العامة ١٩,٣٥ مليون جنيه استرليني مقابل ١٨ مليون جنيه استرليني في الفترة ١٩٩٣/١٩٩٤.

زاي - التعليم العام

٤٠ - ما برحت إدارة التعليم تباشر مسؤولية التعليم العام في جبل طارق. وفي عام ١٩٩٥/١٩٩٤ بلغ مجموع ما أنفق على التعليم ١٠,٩ مليون جنيه استرليني مقابل ١٠,٣ مليون جنيه استرليني في عام ١٩٩٤/١٩٩٣.

٤١ - وفي كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥ كان عدد التلاميذ المسجلين بالمدارس الحكومية ٥٦٦ ٤ تلميذا. والتعليم مجاني وإلزامي لجميع الأطفال ممن هم بين الخامسة والخامسة عشرة. ويوجد ١٢ مدرسة حكومية ابتدائية، ومدرسة واحدة خاصة ومدرسة واحدة للخدمات ومدرستان ثانويتان. وثمة أيضا مدرسة خاصة واحدة للأطفال ذوي الاحتياجات الخاصة وتضم ١٩ طفلا.

حاء - الجريمة ومنع الجريمة

٤٢ - ما برحت أنشطة التهريب إلى جبل طارق وعبره وأنشطة غسل الأموال المبلَّغ عنها خلال الفترة قيد الاستعراض تبعث على القلق[١]. ففي تموز/يوليه ١٩٩٥، اشترك قرابة ٠٠٠ ٨ شخص من أبناء جبل طارق في مسيرة بغرض جذب انتباه حكومة الإقليم إلى المشاكل المقترنة بالاتجار غير المشروع[٢]. وقد أفادت الدولة القائمة بالإدارة بأن أنشطة التهريب التي تشمل جبل طارق تقتصر، أثناء الفترة قيد الاستعراض، على الزوارق السريعة التي تنقل التبغ من الإقليم إلى اسبانيا أو تنقل الحشيش من المغرب إلى اسبانيا. وقد اتخذت حكومة الإقليم بدعم من حكومة المملكة المتحدة تدابير في تموز/يوليه - آب/أغسطس عام ١٩٩٥، لوضع حد للتهريب. وسُنت قوانين أخرى في نيسان/ابريل ١٩٩٦. كما يفيد تقرير الدولة القائمة بالإدارة بأنه لم يعد لجبل طارق اعتبارا من حزيران/يونيه ١٩٩٦ أي صلة تُذكر بأنشطة الاتجار غير المشروع.

٤٣ - وفي ١٠ نيسان/ابريل ١٩٩٦، تحطمت طائرة عمودية تابعة للحرس المدني الاسباني أثناء مطاردتها لقارب مطاطي مسجل في جبل طارق كان يحمل الحشيش. وأسفر الحادث عن مصرع ميكانيكي الطائرة العمودية وإصابة قائدها وضابط الاتصال. وذكر أن الزورق قام بإغراق زهاء ٣٠٠ ١ رطل من الحشيش على أحد شواطئ بربيت دي فارنكو Barbate de Farnco بالقرب من جبل طارق. وفي أعقاب الحادث، فرضت اسبانيا مزيدا من إجراءات التفتيش على الحدود بينها وبين جبل طارق[٣]. وذكرت مصادر اسبانية رسمية أن المدير العام المعني بشؤون أوروبا في وزارة الخارجية الاسبانية اجتمع في ١١ نيسان/ابريل ١٩٩٦ مع سفير المملكة المتحدة في مدريد وأعرب له باسم الحكومة الاسبانية عن الآراء التالية:

"أولا: قلق الحكومة الاسبانية وانزعاجها إزاء تلك الحوادث الخطيرة، وأملها أن تقابل بحزم من جانب المملكة المتحدة؛

"ثانيا: بالرغم من اتخاذ تدابير في المستعمرة اعتبارا من تموز/يوليه ١٩٩٥ بغرض مكافحة تهريب التبغ والمخدرات إلى اسبانيا عن طريق زوارق تنطلق من جبل طارق، بدأت الأوضاع تعود بالتدريج إلى سابق عهدها. فمنذ تموز/يوليه ١٩٩٥، بلغ عدد الزوارق المتورطة في حوادث شتى تتصل بالاتجار غير المشروع ٥١ زورقا بينها ١٢ من طراز زودياك (المحظور من الناحية النظرية في جبل طارق)، وصادرت السلطات الاسبانية ١٠ أطنان، على أقل تقدير، من المخدرات؛

"ثالثا: لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله. فالتدابير المتصلة بالنقل غير كافية. ولكن ليس هذا، على أهميته الشديدة، هو أكثر الجوانب حسما، فالبنية الأساسية للاتجار غير المشروع المنظم إنطلاقا من جبل طارق لم تمس بعد، كما أن النظام المالي المتساهل المعمول به في شركات مشبوهة ما برح يشكل عقبة كأداء أمام القضاء على الاتجار غير المشروع".

وأفادت مصادر رسمية بريطانية بأن سفير المملكة المتحدة، في رده على المدير العام الاسباني لشؤون أوروبا، أعرب عن أسفه لوفاة ضابط الحرس المدني وأبدى تعاونا تاما؛ وأشار إلى الإجراءات الناجحة التي اتخذتها حكومة جبل طارق للحد بشكل جذري من عدد الزوارق المطاطية والزوارق السريعة التي تمارس أنشطتها إنطلاقا من جبل طارق؛ وأشار إلى الإجراءات الأخرى التي اتخذتها حكومة جبل طارق بغية تغيير قواعد التسجيل.

وأدلى السيد ديفيد ديفيز وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية وشؤون الكمنولث بتصريح، في ١٢ نيسان/ابريل ١٩٩٦ ذكر فيه ما يلي:

"يؤسفنا أنه قد أزهقت روح بشرية في الحادث المفجع الذي وقع هذا الأسبوع. وإننا نتقدم بتعازينا إلى أسرة الضابط الفقيد وأصدقائه وزملائه. وسوف يطبق القانون تطبيقا صارما على أي شخص متورط في ذلك الحادث، مهما تكن جنسيته، وستبذل حكومتا بريطانيا وجبل طارق أقصى ما في وسعهما لكفالة ذلك.

"إن الاتجار بالمخدرات فعل لا يمكن التغاضي عنه. والمملكة المتحدة ملتزمة بالعمل مع شركائها على قمعه. ومن ثم يتعين علينا التصدي له من جميع جوانبه والضغط في هذا الاتجاه بلا هوادة.

"وقد اتخذت في تموز/يوليه الماضي إجراءات صارمة ضد الزوارق التي تتخذ من جبل طارق قاعدة لها، حيث أوقف نشاط ما يربو على ٩٠ في المائة من الزوارق المطاطية في الإقليم إما بحجزها أو بإزالتها. وهناك، في هذا الصدد، قدر جيد من التعاون مع السلطات الاسبانية المحلية. وإذا كان المهربون لا يزالون يجدون منفذا، فلا بد من وقفهم.

"وجبل طارق عاكف على وضع تدابير عاجلة لتحقيق هذا. إن هدفنا هو القضاء على أي شكل من أشكال الاتجار الذي تتورط فيه زوارق جبل طارق. وإذا كان لدى اسبانيا أي مقترحات بناءة لتعزيز التعاون، فإننا، بالطبع، سننظر فيها بعناية.

"ولكن لا يوجد، على الإطلاق، أي مبرر لإعادة فرض إجراءات تفتيش ثانوية على حدود اسبانيا/جبل طارق. فحادث الأسبوع الحالي يظهر أن التهريب لا يزال مستمرا في البحر. ونحن مصممون على وقفه. إلا أنه ليس ثمة دليل على عبور المخدرات للحدود البرية. ونحن نؤكد ذلك بقوة للسلطات الاسبانية.

"إن فرض إجراءات غير متناسبة للمراقبة وما يترتب عليها من عمليات تعطيل على الحدود لا تحل المشكلة. بل هي وسيلة للضغط في مجال غير ذي صلة بالموضوع. ففي شهر تموز/يوليه الماضي لم يدع شعب جبل طارق أي مجال للشك في معارضته للتهريب وذلك عندما خرج نصف الناخبين إلى الشوارع في مظاهرة تأييدا لاتخاذ إجراءات حازمة في مواجهة التهريب. أما إجراءات المراقبة فهي بمثابة عقاب للشعب ذاته الذي تحرك ضد التهريب. إن هذه المشكلة تتطلب التعاون وليس المواجهة".

٤٤ - وتشير الدولة القائمة بالإدارة بأنه قد تم تخصيص موارد ضخمة لمكافحة الاتجار غير المشروع إنطلاقا من جبل طارق. وقد اضطلع فرع البحرية من شرطة جبل طارق الملكية بدور نشط في تلك الجهود وذلك بالتعاون مع الدولة القائمة بالإدارة التي وفرت المعدات اللازمة ومن بينها ثلاثة زوارق دورية سريعة. كما تم استخدام أسطول جبل طارق التابع للبحرية الملكية البريطانية لدعم جهود إنفاذ القانون. وفي تموز/يوليه ١٩٩٥ اتخذت حكومة جبل طارق التدابير التالية: سن لوائح تحظر استيراد الزوارق المطاطية؛ حجز جميع الزوارق المطاطية الموجودة في الإقليم والبالغ عددها ٦٤ زورقا ريثما يتم التأكد من امتثالها لجميع الأنظمة النافذة؛ والقيام فيما بعد بمصادرة جميع الزوارق التي لا توجد لديها وثائق أو مراس سليمة وإزالتها من جبل طارق. ونتيجة لذلك تمت مصادرة أو إزالة جميع الزوارق المطاطية باستثناء ١٢ منها تخضع للمراقبة عن كثب بما يستتبعه ذلك من تخفيض كبير في عمليات عبور مضيق جبل طارق. وفضلا عن ذلك، أسفر قرار الحكومة بتحديد حصص استيراد التبغ تحديدا صارما وزيادة الرسوم الجمركية على التبغ عن تقلص أنشطة تهريب التبغ بقدر كبير. وفي نيسان/ابريل ١٩٩٦ سنّت حكومة الإقليم مزيدا من القوانين تقضي بمصادرة الزوارق المشتبه في استخدامها في أغراض الاتجار غير المشروع. وأعلنت حكومة جبل طارق الجديدة اعتزامها أن تصدر قريبا قانونا جديدا يكفل القضاء على التهريب قضاء مبرما. وأفادت الدولة القائمة بالإدارة ببدء نفاذ القانون الجديد الخاص بغسل الأموال في جبل طارق في ١ كانون الثاني/يناير ١٩٩٦. ويتطابق ذلك القانون تماما مع قانون المملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي وكذلك مع معايير فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية. كما أنشئت، في كانون الثاني/يناير ١٩٩٦ بدعم من الحكومة البريطانية، وحدة مخابرات جنائية مشتركة بين الشرطة والجمارك. وشكّل حاكم جبل طارق فريقا للتنسيق الأمني لكفالة التنسيق بين جميع الوكالات المعنية بإنفاذ القانون في جبل طارق.

خامسا - نظر الأمم المتحدة

ألف - اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

٤٥ - نظرت اللجنة الخاصة في مسألة جبل طارق خلال جلستيها ١٤٤٢ و ١٤٤٣، المعقودتين يومي ١٠ و ١١ تموز/يوليه ١٩٩٥. واستمعت اللجنة الخاصة إلى السيد جو بوسانو، الذي كان وقتئذ رئيس وزراء جبل طارق (انظر A/AC.109/PV.1443) والسيدة كريستينا تورسل من الاتحاد الدولي للشباب الليبرالي والراديكالي (انظر A/AC.109/PV.1443).

٤٦ - وقبلت اللجنة الخاصة في جلستها ١٤٤٣ طلب وفد اسبانيا بالمشاركة في نظر اللجنة في مسألة جبل طارق. وفي الجلسة ١٤٤٣ أيضا أدلى ممثل اسبانيا ببيان (انظر A/AC.109/PV.1443) كرر فيه تأكيد موقف حكومته من مسألة جبل طارق (انظر أيضا الفقرة ٦١ أدناه).

٤٧ - وقررت اللجنة الخاصة في جلستها ١٤٤٣، دون اعتراض، متابعة نظرها في المسألة خلال دورتها لعام ١٩٩٦ رهنا بأي توجيهات قد تقدمها الجمعية العامة بهذا الصدد خلال دورتها الخمسين، وإحالة الوثائق ذات الصلة إلى الجمعية (انظر A/AC.109/PV.1443) من أجل تيسير نظر لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) في المسألة.

باء - لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة)

٤٨ - نظرت لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) في مسألة جبل طارق خلال جلساتها ٣ و ٤ و ١٥، المعقودة أيام ٩ و ١٠ تشرين الأول/أكتوبر و ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥.

٤٩ - واستمعت اللجنة خلال جلستها ٣ المعقودة يوم ٩ تشرين الأول/أكتوبر إلى السيد جو بوسانو الذي كان وقتئذ رئيس وزراء جبل طارق، والسيد روالد شوماكر من المجموعة الهولندية في جمعية أصدقاء جبل طارق الدولية، والسيدة إمكه روبكن من الاتحاد الدولي للشباب الليبرالي والراديكالي (انظر A/C.4/50/SR.3).

٥٠ - وخلال الجلسة الرابعة للجنة المعقودة يوم ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، أدلى ممثل اسبانيا ببيان (انظر A/C.4/50/SR.4) (انظر أيضا الفقرة ٦١ أدناه).

٥١ - وخلال الجلسة ١٥ المعقودة يوم ٣ تشرين الثاني/نوفمبر اعتمدت اللجنة دون تصويت مشروع المقرر بعنوان "مسألة جبل طارق" الوارد في الوثيقة A/C.4/50/L.3 (انظر A/C.4/50/SR.15).

جيم - الإجراء الذي اتخذته الجمعية العامة

٥٢ - خلال الجلسة العامة للجمعية العامة ٨٢ المعقودة يوم ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، اعتمدت الجمعية، بتوصية من لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) النص التالي دون تصويت بصفته يمثل توافقا في آراء أعضاء الجمعية (المقرر ٤١٥/٥٠):

"إن الجمعية العامة، إذ تشير إلى مقررها ٤٢٠/٤٩ المؤرخ ٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، وإذ تشير في نفس الوقت إلى أن البيان الذي وافقت عليه حكومتا اسبانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية في بروكسل في ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ينص، في جملة أمور، على ما يلي:

'مباشرة عملية تفاوض تهدف إلى التغلب على جميع الخلافات بينهما بخصوص جبل طارق، وإلى تعزيز التعاون في الشؤون الاقتصادية والثقافية والسياحية والعسكرية والبيئية وشؤون الطيران على نحو يفيد الطرفين. ويقبل كلا الطرفين أن تناقش قضايا السيادة في تلك العملية. وستفي الحكومة البريطانية وفاء كاملا بالتزامها باحترام رغبات شعب جبل طارق، كما هو موضح في ديباجة دستور عام ١٩٦٩'.

تحيط علما بأن وزيري خارجية اسبانيا والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية يعقدان، كجزء من هذه العملية، اجتماعات سنوية في كل من عاصمتي البلدين بالتناوب، وأن آخر اجتماع من هذه الاجتماعات قد عقد في لندن في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، وتحث الحكومتين على مواصلة مفاوضاتهما بهدف التوصل إلى حل نهائي لمشكلة جبل طارق، في ضوء قرارات الجمعية العامة ذات الصلة وبروح ميثاق الأمم المتحدة".

سادسا - مركز الإقليم في المستقبل

موقف الدولة القائمة بالإدارة

٥٣ - في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، حدد السيد ديفيد ديفيز وزير الدولة بوزارة الخارجية والكمنولث في المملكة المتحدة الخطوط العامة لموقف حكومته على النحو الآتي:

"الأمر الأول والأهم، أن بريطانيا متمسكة بالتزامها المنصوص عليه في دستور ١٩٦٩ إزاء شعب جبل طارق. ولن تدخل الحكومة في أي ترتيبات يخضع شعب جبل طارق بموجبها لسيادة دولة أخرى ضد رغباته المعرب عنها بحرية وبصورة ديمقراطية.

"ثانيا، نحن لا نزال نعترف بصحة معاهدة اوترخت، التي وطدت حق بريطانيا في جبل طارق. فالمادة العاشرة من المعاهدة تعطي اسبانيا حق الرفض الأول إذا لم يعد جبل طارق بريطانياً. وأي تعديل دستوري يجب أن يكون منسجما ومعاهدة اوترخت ومستداما في الممارسة. ولا يكون لجبل طارق خيار في الاستقلال إلا بموافقة اسبانيا.

"ثالثا، إن اسبانيا هي الجارة المباشرة لجبل طارق . وتعترف الحكومة بأهمية المفاوضات مع اسبانيا بما في ذلك المفاوضات الجارية من خلال عملية بروكسل، من أجل التغلب على الخلافات القائمة بشأن جبل طارق. وإن هدفنا النهائي هو التوصل إلى حل دائم يكون مقبولا من جميع الأطراف وذا منفعة متبادلة".

وفي التاريخ ذاته، أعادت البارونة شوكر من وولاسي تأكيد ذلك الموقف في مجلس اللوردات.

٥٤ - ولم يشر وزير الدولة للشؤون الخارجية والكمنولث في المملكة المتحدة إلى مسألة جبل طارق في خطابه أمام الجمعية العامة خلال دورتها الخمسين. وخلال الجلسة العامة ٨٢ للجمعية العامة المعقودة يوم ٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، قال ممثل المملكة المتحدة، في جملة أمور (انظر A/50/PV.82):

"سوف نواصل الوفاء بالتزاماتنا المتعلقة بالحالة في الأقاليم التابعة للمملكة المتحدة".

٥٥ - وخلال الجلسة السادسة التي عقدتها لجنة المسائل السياسة الخاصة وانهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) يوم ١١ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ ، صرح ممثل المملكة المتحدة أن السجل البريطاني في مجال إنهاء الاستعمار هو سجل جيد. فالمملكة المتحدة لا تزال تأخذ التزاماتها بجدية بالغة بموجب ميثاق الأمم المتحدة لتطوير الحكم الذاتي في الأقاليم التابعة لها. وهي لا تزال، ضمن حدود ما تفرضه عليها التزاماتها بموجب المعاهدة من قيود، ملتزمة بحزم، بالتعاون مع الحكومات المنتخبة محليا، بكفالة استمرار الأطر الدستورية لهذه الحكومات في خدمة مصالح شعوبها. وكل إقليم يجري انتخابات منتظمة وحرة (انظر A/C.4/50/SR.6).

٥٦ - في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥، قام نائب الممثل الدائم للمملكة المتحدة لدى الأمم المتحدة، ردا على البيان الذي ألقاه ممثل اسبانيا في لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) يوم ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦ (انظر أيضا الفقرة ٦١ أدناه)، بتوجيه الرسالة الآتية إلى رئيس لجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة):

"في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر، علق المندوب الاسباني في اللجنة الرابعة على عمليات التهريب في منطقة جبل طارق. وقد وجهتني حكومتي لإبلاغكم بأنها تشعر بقلق جدي من تقرير المندوب الاسباني عن الحالة.

"إن المملكة المتحدة تعترف بأن مملكة اسبانيا تواجه مشكلة خطيرة للغاية بالنسبة للاستيراد غير المشروع للمخدرات والتبغ. وإن المملكة المتحدة ملتزمة بقوة بمكافحة مثل هذا الاتجار غير المشروع. ونحن متأكدون من أن الحكومة الاسبانية تشاطرنا هذا الالتزام.

"وتم اتخاذ إجراء شديد في جبل طارق في مطلع هذا العام لوضع حد لأي نشاط للتهريب ينطلق من هناك. وإن السلطات الاسبانية على علم جيد بهذا الإجراء الذي تم اتخاذه ضد استخدام القوارب السريعة على سبيل المثال وما حققه من نجاح اعترفت به علنا. لذا فإن إشارة المندوب الاسباني إلى استمرار الاتجار غير المشروع هي في أفضل الأحوال إشارة مضللة.

"إن المملكة المتحدة تدرك الحاجة لليقظة المستمرة والتعاون الوثيق في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع. ونرحب بالتعاون الملائم مع البلدان الأخرى، ونحن مسرورون من التعاون العملي الذي جرى على الأرض في الشهور الأخيرة. فإذا كانت السلطات الاسبانية على علم بمحاولات تجري للتهريب من جبل طارق إلى اسبانيا، أو لاستخدام قوارب أو غيرها من وسائط النقل انطلاقا من جبل طارق، فإن سلطات إنفاذ القانون في جبل طارق مهتمة بالإطلاع على مثل هذه المعلومات".

موقف حكومة الإقليم

٥٧ - قال السيد بيتر كاروانا، رئيس وزراء جبل طارق وزعيم الحزب الديمقراطي الاشتراكي لجبل طارق، في أول مقابلة صحفية يجريها منذ توليه منصبه، أنه بينما سيسعى إلى إجراء مفاوضات مع اسبانيا بشأن المسائل الاقتصادية، فإن مسألة السيادة لن تكون مدار نقاش. وأضاف[٤]:

"بالطبع، إن إقامة علاقات أفضل مع اسبانيا من شأنها أن تساعدنا على تحقيق الازدهار، ولكنني أود أن أوضح بأننا لن نسعى إلى تحقيق الازدهار على حساب السيادة، ... إننا نتطلع إلى بريطانيا والاتحاد الأوروبي".

موقف حكومة اسبانيا

٥٨ - في ١٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، اعتمدت لجنة الشؤون الخارجية في مجلس النواب الاسباني الاقتراح اللاتشريعي التالي الذي تقدمت به المجموعة البرلمانية الاشتراكية:

"وتبعا لذلك، يحث مجلس النواب الحكومة على ما يلي:

"١ - منع المحاولة من طرف واحد أو غيرها من المحاولات لإجراء تغيير، بحكم الواقع، في وضع جبل طارق أو النظر فيه في إطار الاتحاد الأوروبي؛

"٢ - مواصلة دفع عملية المفاوضات مع المملكة المتحدة، التي بدأت بإعلان لشبونة المؤرخ ١٠ نيسان/أبريل ١٩٨٠، واستمرت في إعلان بروكسل المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤، مع التذكير بأن النزاع على جبل طارق يجب تسويته على أساس الاحترام الدقيق لمبدأ السلامة الإقليمية من خلال استعادة ممارسة السيادة الاسبانية".

٥٩ - وفي ٣٠ أيار/مايو ١٩٩٦، مثل وزير الخارجية الاسباني، السيد أبيل ماتوتيس، أمام لجنة الشؤون الخارجية بمجلس النواب الاسباني، وصرح بما يلي فيما يتعلق بالنزاع على جبل طارق:

"ستواصل الحكومة عملية التفاوض بشأن المستعمرة، وهي العملية التي بدأت بإعلان لشبونة المؤرخ نيسان/أبريل ١٩٨٠ واستمرت في إعلان بروكسل عام ١٩٨٤. ووفقا لما اتُّفق عليه مع المملكة المتحدة، فإن المفاوضات ستتناول بصورة متزامنة مسائل السيادة والمسائل المتعلقة بالتعاون ذي الفائدة المتبادلة، ولا يمكن تحقيق أي تقدم بشأن التعاون من دون تحقيق تقدم بشأن السيادة. وفي الوقت نفسه، فإن الحكومة لن تألو جهدا في استئصال جميع أنواع الاتجار غير المشروع مع المستعمرة، وتحقيقا لهذا الهدف ستسعى أيضا إلى التعاون مع المملكة المتحدة. وهذا ما أبلغته إلى وزير الخارجية، مالكولم ريفكايند، وفي الأيام القليلة المقبلة سنبدأ محادثات في هذه المجالات".

٦٠ - ولم يأت وزير خارجية اسبانيا على ذكر مسألة جبل طارق في معرض خطابه الذي توجه به، نيابة عن الاتحاد الأوروبي، إلى الجمعية العامة في دورتها الخمسين.

٦١ - وفي الجلسة الرابعة للجنة المسائل السياسية الخاصة وإنهاء الاستعمار (اللجنة الرابعة) المعقودة في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥ (انظر A/C.4/50/SR.4)، أدلى ممثل اسبانيا ببيان ذكر فيه، من بين أمور أخرى، ما يلي (انظر أيضا الفقرة ٥٦ أعلاه):

"إن مسألة جبل طارق تؤثر في سيادة اسبانيا وفي سلامتها الإقليمية. ويتجلى في النهج الذي تتبعه قرارات الجمعية العامة في مسألة جبل طارق أن إنهاء استعمار هذا الإقليم لا علاقة له بما يسمى تقرير المصير، ولكن المسألة تتعلق باستعادة اسبانيا لسلامتها الإقليمية. وقد أكدت ذلك أحكام قراري الجمعية العامة ٢٣٥٣ (د - ٢٢) المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٧ و ٢٤٢٩ (د - ٢٣) المؤرخ ١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٨. وعلى أساس هذا النهج، دعت الجمعية العامة، ابتداء من عام ١٩٧٣، حكومتي اسبانيا والمملكة المتحدة، كل سنة، إلى مواصلة مفاوضاتهما الثنائية من أجل وضع حد للحالة الاستعمارية التي أصبحت تشكل مفارقة تاريخية. وفي هذا الصدد، تعهد البلدان، في إعلان بروكسل المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤ بإجراء مفاوضات بشأن مستقبل جبل طارق، وفي إطار هذه المفاوضات سينظران في مسألتي السيادة والتعاون المفيد على نحو متبادل. وقد بدأت المفاوضات في عام ١٩٨٥ وما زالت مستمرة. ويجري المسؤولون في

اسبانيا والمملكة المتحدة اتصالات منتظمة فيما بينهم من أجل ضمان تنسيق المفاوضات، ويعقد وزيرا خارجية البلدين اجتماعات دورية لرصد التقدم المحرز.

"وحتى عام ١٩٨٨، عندما أصبح السيد بوسانو رئيسا للوزراء، كانت السلطات المحلية للمستعمرة تشترك في الحوار. ودعت اسبانيا مرة أخرى السلطات المحلية إلى إعادة النظر في موقفها، والتخلي عن سياسة المواجهة، والانضمام إلى عملية المفاوضات. وفي اجتماع عقد مؤخرا على المستوى الوزاري في لندن في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٤، أكد وزيرا خارجية اسبانيا والمملكة المتحدة تأييدهما للعملية التي بدأت في بروكسل، واعترفا بما لإقامة اقتصاد مستدام من أهمية بالنسبة لجبل طارق، ووافقا على التعاون في مكافحة عمليات الاتجار غير المشروعة الآخذة في التزايد في منطقة جبل طارق.

"وتم اتخاذ عدد من التدابير في جبل طارق منذ تموز/يوليه لمكافحة الاتجار غير المشروع في بعض أنواع السلع، لا سيما التبغ، والمخدرات. ولا تتمنى اسبانيا لجبل طارق سوى الازدهار والنمو؛ غير أن ذلك لا يمكن أن يتأتى عن طريق دخل مصدره الاتجار غير المشروع وإنما عن طريق إقامة اقتصاد سليم. وستضع اسبانيا دائما في الاعتبار تفرد شخصية سكان جبل طارق ومصالحهم المشروعة وهي على اقتناع بأن هذه المصالح ستكون مكفولة على النحو الواجب في إطار أعم لاستقلال ذاتي اسباني، وفي سياق الاتحاد الأوروبي".

٦٢ - وفي الجلسة ١٤٤٣ للجنة الخاصة المشكلة من ٢٤ عضوا، المعقودة في ١٠ تموز/يوليه ١٩٩٥، كرر ممثل اسبانيا، في جملة أمور، تأكيد موقف حكومته ومؤداه أنه وفقا لنظرية الأمم المتحدة، فإن إنهاء استعمار جبل طارق ليس مسألة تقرير مصير، بل هو مسألة استعادة اسبانيا لسلامتها الإقليمية. وقال فضلا عن ذلك إن مستقبل جبل طارق يجب حلّه من خلال المفاوضات بين اسبانيا والمملكة المتحدة، مع مراعاة مصالح سكان الإقليم. وأعاد تأكيد التزام حكومته بعملية بروكسل. وأشار أيضا إلى مشكلة الاتجار غير المشروع من جبل طارق وعبر الإقليم.

المفاوضات الانكليزية - الاسبانية

٦٣ - تواصلت خلال الفترة قيد الاستعراض عملية التفاوض التي أرسى أسسها بيان بروكسل المشترك المؤرخ ٢٧ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٤، رغم عدم عقد أية اجتماعات رسمية على مستوى وزراء الخارجية. بيد أن مسألة جبل طارق قد جرت مناقشتها، من بين أمور أخرى، خلال زيارة وزير خارجية المملكة المتحدة وشؤون الكمنولث إلى مدريد في شهر حزيران/يونيه ١٩٩٥. وفي أعقاب ذلك، اجتمع، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، رسميون من المملكة المتحدة واسبانيا في مدريد لمناقشة مسألة جبل طارق.

المناقشات بين انكلترا وجبل طارق

٦٤ - تواصلت، خلال الفترة قيد الاستعراض، المناقشات بين ممثلي الدولة القائمة بالإدارة وحكومة الإقليم. وفي ٣ نيسان/أبريل ١٩٩٦، صرح وزير الدولة بوزارة الخارجية وشؤون الكمنولث بالمملكة المتحدة، السيد ديفيد ديفز بما يلي:

"إننا على اتصال منتظم على المستوى الوزاري والرسمي مع حكومة جبل طارق بشأن مجموعة المسائل التي تمس الإقليم. وهذه الاتصالات ستستمر. فلقد كنت في جبل طارق في شهر تشرين الثاني/نوفمبر الماضي لإجراء مناقشات مع طائفة واسعة من أبناء جبل طارق، بمن فيهم رئيس الوزراء وممثلو الأحزاب السياسية الأخرى".

الاتفاق بشأن المطار

٦٥ - مثلما أفادت التقارير في السابق، ووفقا لما ذكرته الدولة القائمة بالإدارة، ومع مراعاة التشريع اللازم الذي يجري سنه، اتفقت المملكة المتحدة واسبانيا على تطوير مطار جبل طارق بالتنسيق المشترك بين السلطات البريطانية والاسبانية. وكانت الحكومة البريطانية قد أوضحت في ذلك الوقت أنها لا ترغب في فرض ذلك على جبل طارق إذا كان الإقليم لا يرغب في تنفيذه (انظر أيضا A/AC.109/1007، الفقرتان ٢٢ و٢٣؛ A/AC.109/1074 و Corr.1، الفقرات ١٧-٢٣؛ و A/AC.109/1195، الفقرات ٣٣-٣٥). وفي ١٥ نيسان/أبريل ١٩٩٦، ذكرت البارونة شوكر من وولاسي في مجلس اللوردات ما يلي:

"... إن موقف الحكومة من الإعلان المشترك لعام ١٩٨٧ بشأن مطار جبل طارق لم يتغير. فما زلنا نعتقد أن اتفاق المطار من شأنه أن يعود بالفائدة على جبل طارق، ولكننا لن نفرضه على الإقليم. وما زال بالإمكان التوصل إلى حل مرضٍ كما أننا ما زلنا مستعدين وراغبين في العمل تحقيقا لهذا الهدف".

وخلال الفترة قيد الاستعراض، لم تحدث أية تطورات إضافية.

الحواشي

(١) اي. بي. سي. (ABC) (مدريد)، ٨ و ١٨ أيار/مايو ١٩٩٦؛ و كامبيو ١٦ (Cambio 16) (مدريد)، ١٣ أيار/مايو ١٩٩٦؛ و إنترفيو (Interview) (مدريد)، ٦ و ١٢ أيار/مايو ١٩٩٦؛ و يا (Ya) (مدريد)، ٢٤ نيسان/ابريل ١٩٩٦؛ و دياريو ١٦ (Diario 16) (مدريد)، ١٤ نيسان/ابريل ١٩٩٦.

(٢) جبل طارق كرونيكل (The Gibraltar Chronicle) (جبل طارق)، ٢١ و ٢٣ تموز/يوليه ١٩٩٥.

(٣) إل بايس (El Pais) (مدريد)، ١١ نيسان/ابريل ١٩٩٦؛ و رويترز (Reuters)، ١١ و ١٢ نيسان/ابريل ١٩٩٦؛ و اي. بي. سي. (ABC) (مدريد)، ١١ و ١٢ نيسان/ابريل ١٩٩٦؛ و وكالة الصحافة الفرنسية (Agence France-Presse)، ١١ و ١٢ نيسان/ابريل ١٩٩٦.

(٤) التايمز (The Times) (لندن)، ١٧ تموز/يوليه ١٩٩٦؛ و الدايلي تلغراف (The Daily Telegraph)، حزيران/يونيه ١٩٩٦.